جسور للدراسات
Jusoor For Studies

الحالة الدينية في سوريا

مظاهر العشرية الأخيرة قبل الثورة

مركز جسور للدراسات
وحدة الحركات الدينية

دراسات
أذار 2017

المحتويات

مقدمة تمهيدية 2
1. الوسائل والأدوات الدعوية 6
الكتاب والشريط الإسلامي 6
السماح بزيارات الدعاة إلى سوريا 8
2. المدارس المحافظة وإعادة تنشيط المسجد 8
انتشار المدرسة المحافظة 8
بناء المساجد ومعاهد تحفيظ القرآن 9
3. المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي 10
4. النشاطات الثقافية الاجتماعية والجمعيات الخيرية 11
05 المؤسسات الحكومية والتساهل مع الأصوات المحافِظة 13
6. التدين النسوي "جماعة القبيسيات نموذجاً" 13
7. ظاهرة النموذج السلفي 14
خاتمة 16

مقدمة تمهيدية

عرفت سوريا في العشرية الأخيرة التي سبقت الثورة حالة من الإقبال على المظاهر الدينية على المستوى الشعبي وحالة من التساهل الرسمي في التعاطي معها، وتعكس مظاهر التدين التغيرات الحاصلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من الممكن قراءة الحالة الدينية في العشرية الأخيرة في سوريا من خلال نقاط مركزية خمس:

الأولى: الموروث الصوفي العريض الراسخ في منطقة بلاد الشام، وطبيعة العلاقة بين الشيخ ومريديه أو تلامذته نظراً لطغيان نمط التدين الشعبي الصوفي، وبالتالي فإن موقف المريدين عموماً من السلطة الحاكمة وما يتعلق بها في الشؤون العامة هو موقف شيوخهم تباعاً.

الثانية: هزيمة المجتمع السوري على يد النظام القمعي منذ الثمانينيات وعجز المجتمع عن قيامه بأية حركة شعبية تحت أي مستوى سواءً أكان ثقافياً، أو سياسياً، أو فكرياً، أو دينياً... ولاحقاً التخوف الشعبي من تجربتي لبنان والعراق في حروبهما الأهلية الطائفية.

والثالثة: توفر هامش من الحريات الدينية أفسح المجال أمام ظهور نخبة دينية مهتمة بالشأن السياسي أولت هموم المواطن السوري ومشاكله الحياتية اهتماماً وانشغلت بقضايا الأمة وكيفية نهوضها وسبل إصلاحها في خضم الصراعات الإقليمية والدولية، وناقشت في أروقتها المغلقة وسائل إصلاح النظام دون اللجوء إلى العنف.

الرابعة: الآثار التي خلفتها حملة مكافحة "الإرهاب" العالمية إثر الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي ألقت بظلالها إقليمياً ومحلياً لدفع دول المنطقة العربية وتشجعها على تعزيز دور الإسلام "المعتدل" والصوفي ومحاربة الإسلام "الراديكالي" وفقاً لما أوصت به مراكز صناعة القرار الاستراتيجية مثل مؤسسة راند.

الخامسة: اندراج النظام السوري ضمن محور "المقاومة" السياسي المكون من جهات وأحزاب تتبنى الفكر الإسلامي بتنويعاته المختلفة (إيران وحزب الله وحماس)، حيث أثّر الانضواء تحت مظلة هذا الفضاء "الإسلامي المقاوم" على تعزيزي موجة التدين الشعبي، وكان لنشاط حماس على الأرض السورية في مخيمات الفلسطينيين دور في إنعاش التدين بموازاة وجودها السياسي.

انقسمت التيارات الدينية في سورية إلى ثلاثة أقسام كبيرة:

التيار الأول: تابعٌ للسلطة البعثية الحاكمة منذ عام 1975. وبعد أحداث الثمانينيات والصراع بين النظام والإسلاميين، همّت السلطة الحاكمة بترسيخ هيكلية دينية منضبطة بوقع النظام البعثي؛ فجرى تقديم علماء دين ومشايخ بعيدين عن الحياة العامة والسياسية، لا طموح لهم إلا ما قسمه النظام، حيث أمسك مشايخ وعلماء هذا التيار بالوظائف القيادية بوزارة الأوقاف والدعوة بالمساجد، وانتشر هؤلاء في دمشق وحلب حيث تسود الطريقة الصوفية النقشبندية[1]، بالإضافة إلى بعض الطرق الأخرى كالرفاعية والشاذلية والنهانية في

[1] راجع تسجيلات صوتية عن رجال السلسلة النقشبندية.

حلب[2] ومن أبرز تلاميذ هذه المدرسة الشيخ صهيب الشامي مدير أوقاف حلب لثلاثين سنة تقريباً، ومفتي الجمهورية الحالي الشيخ أحمد حسون، والخطيب البارز محمود الحوت.

والتيار الثاني: نأى بنفسه عن السياسة وشؤونها واكتفى بالدعوة في حلقاته الخاصة وبمزاولة النشاطات الاجتماعية الخيرية، وتكريس شعار واحد وحيد مفاده "إصلاح الحاكم خيرٌ من تغييره"، والتركيز على التربية الإسلامية للفرد المسلم. لم يحاول هذا التيار التعرض لسياسات الدولة أو للقبضة الأمنية القمعية واقتصر دوره فيما يتعلق بالشأن العام على انتقاد بعض مظاهر الفساد والمحسوبيات ضمن مؤسسات الدولة.

كلا التيارين السابقين ساهما بشكل أو بآخر في التضييق على أي تيار آخر مغاير للتيار الديني الشعبي العام في سورية المقتصر عليهما، وصدرت عنهما تصريحات رافضة للتيارات الأخرى التي بدأت تشغل حيزاً في الفضاء الديني السوري، مثل التيارات السلفية وغيرها من الاتجاهات الدينية التي توزعت على مدارس مختلفة مثل مدرسة اللاعنف والمدرسة الحركية (حزب التحرير) والمدرسة الإصلاحية.

أما **التيار الثالث**: فقد اقتصر على نخبة من العلماء والمشايخ والمفكرين الإسلاميين كرموز، من أمثال: د. معاذ الخطيب، ود. عماد الدين رشيد، ود. خلدون الجزائري، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط، عبد الله علوش، ود. مأمون حموش وعبد الأكرم السقا في داريا (ريف دمشق)، ونعيم الحريري في معضمية الشام. ولقد ساند هذا التيار بعضُ أصحاب دور النشر (كمؤسسة الرسالة ودار القلم ودار البيروتي).

اتسم هذا التيار بالاتجاه الإخواني–السلفي والذي تراوح موقفه تجاه المدرسة التقليدية الصوفية كجماعة زيد ما بين القبول والرفض، فيما جمعته علاقة نفور وجفاء مع النظام السوري ومؤسساته الدينية. ومن الجدير بالذكر أن أغلب أتباع هذا التيار قد شكل الصفوف الأولى في الثورة السورية.

في المجمل، لم تكن مظاهر الحالة الدينية في سوريا منفصلة انفصالاً تاماً عن تدخلات المؤسسات الرسمية الدينية وتقييماتها؛ بمعنى أن المؤسسات الرسمية ومن ورائها النظام البعثي الحاكم ونظام المخابرات الأمني القمعي كان لها الدور الخفي تارة والعلني تارة أخرى في مراقبة تحولات المجتمع وتطوراته الدينية، ومن ثم إجراء الخطوات اللازمة للسيطرة عليها من خلال سنّ قوانين وإصدار أحكام إما للتضييق على تيارات دينية نامية بعينها أو للتخلص منها عبر منع ممارسة نشاطاتها وخنق حركات ممثليها.

أدرك النظام السوري في العشرية الأخيرة أن السماح للشباب بممارسة طقوسهم ونشاطاتهم الدينية -بحدود- ستشكل متنفساً لهم وتعويضاً عن التفكير والاهتمام بالشؤون السياسية والأزمات المعيشية مثل مشاكل الفقر والبطالة والفساد ومسألة الحريات والإصلاح والتنمية، طالما أنه ضابط لإيقاع الخطابات الدينية النمطية المطروحة آنذاك.

تم التركيز على التدين المفرغ من حمولاته السياسية، وعلى التدين الشعبي الناعم المقتصر على الطقوسية كالاهتمام بالعبادات، وممارسة السلوكيات الصوفية في المساجد والأضرحة والمقامات والبيوت (مثل تلك التي

[2] التسمية جاءت نسبة إلى الشيخ محمد النبهان الذي توفي في 1975 وكان مؤسساً لمدرسة شرعية تسمى الكلتاوية.

كانت تُعقد في بيت الشيخ محمود الغراب على الطريقة الأكبرية)[3] والاحتفالات الدينية مثل المولد النبوي ويوم عاشوراء، والترويج للسياحة الدينية من زيارة لمقامات الأولياء والصالحين من أهل السنة والمقامات الدينية المحسوبة على الشيعة كمقام السيدة زينب في دمشق ومقام مشهد النقطة في حلب ومقام أويس القرني في الرقة.

ومن بين المجالات التي عرفت تديناً شعبياً ملموساً في سوريا كان المجال الكروي الذي شهد تطوراً على مستوى الاحترافية والمهنية وأحرز نجاحات في بطولات عدة، حيث لوحظ، على سبيل المثال، توافد الآلاف من جمهور نادي الكرامة في حمص على الملاعب وتخلل تشجيعهم لناديهم أثناء المباراة بعض المظاهر الدينية مثل قراءة الفاتحة على نية التوفيق، وقيام اللاعبين بسجدة جماعية عند تسجيل هدف في المباراة، وارتداء أغلبهم السروال الشرعي. ولم تكن هذه الظواهر مقتصرة على فريق بعينه وإنما امتدت لتشمل معظم الأندية الأخرى وإن بدرجة أقل.

في مقابل سماح النظام ببعض الانفراجات في مجال التدين الشعبي، تعامل بكثير من الحذر والتوجس مع الأنشطة والمنتديات المهتمة بالشأن السياسي؛ حيث أُفسح المجال خلال الفترة الأولى من تسلم بشار الحكم أمام بعض الفعاليات السياسية والأنشطة الثقافية مثل ظاهرة ربيع دمشق (2000-2001) التي أُطلقت على فترة من النشاط المعارض المكثّف ومن التحرُّر السياسي المؤقّت أدارها مثقفون ديمقراطيون. تميّزت هذه الفترة بالمطالبة بالإصلاحات السياسية والقضائية والاقتصادية. وكان من الأنشطة السياسية والثقافية آنذاك منتدى الحوار الديمقراطي الذي أطلقه النائب السوري رياض سيف في منزله بدمشق في منتصف أيلول/ سبتمبر 2000، وجريدة الدومري الساخرة التي رُخصت عام 2001 وحُظرت لاحقاً عام 2003[4].

لكن النظام سرعان ما وأد حزمة الإصلاحات هذه إثر شعوره بالخروج منتصراً بعد عام 2007 جراء فشل القوات الأمريكية في العراق وبعد حرب تموز/ يوليو عام 2006 في لبنان، بالإضافة إلى الانفتاح الغربي والعربي على نظامه والاعتراف بمحورية دوره في ملفات الشرق الأوسط ولا سيما العراق ولبنان[5]، وتذرع الأسد آنذاك بكون الشعب السوري غير جاهز بعد للانفتاح الديمقراطي، وأنه بحاجة إلى سياسة التدرج في الإصلاحات السياسية والثقافية، كاشفاً عن نظرة استعلائية على شرائح شعبه كافة[6].

---

[3] الطريقة الأكبرية تعود إلى الفيلسوف المتصوف محيي الدين ابن عربي (1164- 1240) الملقب بالشيخ الأكبر والمدفون في جبل قاسيون في دمشق، والشيخ محمود محمود الغراب (ولد عام 1920 في طنطا في مصر) انتقل إلى دمشق في خمسينيات القرن الماضي، فتح منزله لاستقطاب المريدين والتلاميذ ليأخذوا الطريقة الأكبرية على يديه من أنحاء العالم كافة. معظم مؤلفاته عن الشيخ الأكبر.

[4] كان ترخيص مجلة الدومري أول ترخيص يمنح لصحيفة مستقلة في سوريا منذ 1963، وعند بدء صدورها تم طباعة 600 ألف نسخة، إلا أنه نتيجة تجاوز الجريدة السقف المسموح به رسمياً، توقفت عن الصدور بعد أن تم سحب الترخيص من مؤسسها فنان الكاريكاتير علي فرزات (ولد في حماة عام 1951) الذي فاز بعدد من الجوائز الدولية والعربية.

[5] عزمي بشارة، سوريا: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة الدراسات، ط1، 2013، ص62.

[6] راجع مقابلته في كانون الثاني/ يناير 2011 مع مجلة وول ستريت: Interview With Syrian President Bashar al-Assad
وراجع أيضاً: Syria Strongman: Time for 'Reform'

وعليه، وفي خضم هذه التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجأ النظام إلى تقديم خطاب ديني، وعقْد المحاضرات والاحتفالات الدينية، وتشجيع المشايخ على ممارسة أدوارهم لتكريس التدين الشعبي النمطي، والإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر، بالترويج لأجندات النظام البعثي السياسية والاجتماعية؛ حيث تبنى الكثير منهم الخطاب السياسي للنظام باعتبار سورية (البعثية العلمانية!) تواجه مداً علمانياً عالمياً مبطناً من خلال فرض النظام الدولي لأخلاقه وقيمه الديمقراطية "المزيفة" على المجتمع السوري؛ خصوصاً بعد الغزو الأمريكي للعراق، ما جعلهم يذكرون في كل مناسبة بدور نظام الأسد المركزي في محور "المقاومة" فعقدوا لذلك المؤتمرات وسيّروا المسيرات إلى السفارات، وراحوا يشكرون النظام على إنعاش معاهد الأسد لتحفيظ القرآن ومراكزه الدعوية[7].

وقد شهد عام 2002 سابقة في السياسة السورية عندما زار بشار الأسد شيخ "جماعة زيد" أسامة الرفاعي، بخلاف التقاليد السياسية السورية التي درجت على زيارة المشايخ الرئيس، في محاولة مكشوفة لاحتواء بعض التيارات الدينية.

كما تبنى النظام لبعض المفردات ذات المضمون الديني في خطاباته في تلك الفترة، مثلما حصل في جامعة دمشق في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 أثناء إلقاء بشار الأسد الخطاب الذي وردت فيه العبارة الشهيرة "سورية الله حاميها" (العبارة التي كُتبت على جدران سورية كمقولة مقدسة من أقوال الرئيس "المقاوم")، في محاولة منه للاستثمار في حالة الصعود الديني على المستوى الشعبي.

بمجرد استعادة سورية لمكانتها القوية في الساحة السياسية العالمية، كما أسلفنا، حصلت عودة شديدة إلى المزيد من النهج السلبي، حيث تمت صياغة عدد من القوانين الجديدة التي تهدف إلى تنظيم أدق للتدفقات المالية الخاصة بالجمعيات الخيرية، وتم تطوير رقابة أكبر على المشايخ، كما مُنعوا من تولي رئاسة الجمعيات الخيرية[8].

ومن الأمثلة الأخرى على تغير موقف النظام حيال الظاهرة الدينية في سوريا نذكر منع القبيسيات من اجتماعاتهن المنزلية الخاصة وإخراجهن إلى المساجد تحت رقابة المخابرات عام 2006، وإبعاد 1200 منقبة من وزارة التربية عام 2010، وعادت من جديد تضييقات النظام للتحكم بتفاصيل المشهد الديني وفقاً لمستجدات الساحة المحلية والدولية.

في مقابل هذا التشديد في المجال الديني والسياسي، توجه النظام إلى إعادة هيكلة اقتصادية شاملة، وسعى إلى نقل الاقتصاد السوري من الاقتصاد الاشتراكي إلى تحرير الاقتصاد، والذي عُرف باقتصاد "السوق الاجتماعي"؛ فجُذبت الاستثمارات الخارجية وأُنشئت مصارف خاصة وصناديق استثمار وشركات اتصالات خلوية خاصة

---

[7] راجع الفيديو الآتي:
https://www.youtube.com/watch?v=9eCkb_gQ7ew

[8] تاجي دونكر، في مواجهة الغموض: ديناميات العلاقة بين المجتمع السني والنظام السوري، ترجمة: حمزة ياسين، 01 كانون الأول/ ديسمبر، 2016.

وتنامى القطاع السياحي... وجُلبت شخصيات اقتصادية عملت في مؤسسات دولية مثل عبدالله الدردي (مواليد 1963، شغل نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية من 2006-2011)، وأُنيطت بها مهمة إحداث هذه النقلة.

أنتجت عملية تحرير الاقتصاد علاقات معقدة بين رأسمالية جديدة مكونة من رجال أمن وسياسيين في السلطة الحاكمة ومن طبقة رجال الأعمال الجُدد، المتسم بعضهم بالطابع الديني مثل رجل الأعمال محمد حمشو، والذين شكّلوا بدورهم حلفاً وسيطاً مع علماء الدين والمشايخ. فيما برر الأخيرون هذه التحالفات تحت ذريعة الضرورات تبيح المحظورات.

على الصعيد الخارجي، ظهر واضحاً سعي النظام لتقديم صورة عصرية عنه وعن رأسه، وتم التركيز بشكل كبير على ثقافة الرئيس الشاب الغربية وأناقة زوجه أسماء الأخرس ومكونهما العلمي الحديث، وعلى الانفتاح النسبي على المجتمع المدني والمنظمات المدنية ونشاطاتها الثقافية والاجتماعية، والتي تبنت أسماء الأسد قيمها ومقولاتها من خلال نشاطاتها التنموية وجمعياتها الشبابية، مثل "فردوس" و"شباب" و"مسار" و"روافد للتنمية الثقافيّة" و"المركز السوري للأبحاث حول التنمية"، والتي اندمجت عام 2007 ضمن ما سُمي "الأمانة السوريّة للتنمية".

ينحصر النطاق الزمني لهذه الدراسة في رصد مظاهر الحالة الدينية السنية والتساهل الرسمي إزاءها في الفترة الواقعة ما بين تسلم الرئيس بشار الأسد للسلطة في حزيران 2001 ولغاية انطلاق الثورة في آذار 2011، وهي الفترة التي تسميها الدراسة بالعشرية الأخيرة.

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى السببي المقارن الذي يمكن من خلاله فهم المظهر الديني وأسباب صعوده أو فتوره في كل فترة من فترات حكم نظام البعث في العشرية الأخيرة، تبعاً للتوازنات العالمية والمحلية والإقليمية والتي يمكن اعتبارها مقياساً لتحولات النظام السوري السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما استندت الدراسة إلى الملاحظات الميدانية الحية مدعومة بالمشاركة الشخصية ببعض الفعاليات الدينية والثقافية والمشاهدات والمقابلات الصوتية التي أجراها معدو هذه الدراسة، ما يطبعها بطابع الموضوعية ويجعلها لصيقة بالواقع، ورجعت إلى كثير من الدراسات والأبحاث المعنية بهذا المجال مع ملاحظة غلبة الجانب النظري الأكاديمي عليها.

1. الوسائل والأدوات الدعوية

الكتاب والشريط الإسلامي

عرفت العشرية الأخيرة انتعاشاً لسوق الكتب والأشرطة والأقراص المدمجة الدينية، وتزامن ذلك مع انتشار الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وانتشار المعلومات الدينية والعلمية عبرها. إضافة إلى انتشار الفتاوى على الهواء في الفضائيات التي سهلت الحصول على المعلومة دون الرجوع إلى المشايخ والعلماء؛ فتصدر الإنترنت كمنصة للتعليم الديني وتراجع دور الكتاب الورقي على حساب الكتاب الإلكتروني، والتعلم الفردي على التعلم الجماعي.

ومما يلفت النظر في تلك الفترة سماح النظام بمنح تراخيص دور نشر ذات طابع ديني رغم كونها محسوبة على جماعة الإخوان تاريخياً مثل دار القلم التي أسست داراً لها في العاصمة دمشق، كما سمح ببيع الكتب لبعض الشخصيات الفكرية المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين سواءً السورية أو غير السورية مثل الشيخ يوسف القرضاوي ود. مصطفى السباعي والشيخ محمد الغزالي وعبد القادر عودة وغيرهم.

وكان معرض الأسد للكتاب الذي يعقد سنوياً في العاصمة دمشق فرصة كبيرة لطالبي الكتاب الإسلامي للحصول على كتب تعد محظورة مثل كتب سيد قطب وشقيقه محمد قطب، حيث سجّلت نسبة مبيعات كبيرة لصالح الكتاب الديني. كما لوحظ تسريب بعض دور النشر المشارِكة في معرض الأسد لهذه الكتب مع غض نظر رسمي في دولة هي الأعلى من حيث عدد أفراد الأمن بالنسبة لمواطنيها. ولم يقتصر الأمر على كتب جماعة رموز الإخوان الذين خاض النظام السوري صراعاً دموياً ضدهم، بل كان من المستغرب جداً حصول الزائرين على كتب ابن تيمية وغيره من أساطين الدعوة السلفية، الذين تعاملوا بحدة مع الأقليات المصنفة باعتبار أنها "باطنية".

لكن وفي غضون ذلك لوحظ استمرار حظر كتب الإخوان التنظيمية مثل كتب الشيخ سعيد حوى وعدنان سعد الدين وعصام العطار وغيرهم، ما يجعلنا أقرب إلى الاستنتاج أن النظام تساهل مع كتب الرموز الإخوانية التي تناولت مواضيع إسلامية عامة كقضايا السنة ومكانتها والشورى ودعوة الإسلام وأخلاق الشريعة وعقيدة المسلم دون التطرق لمسائل تنظيمية حزبية؛ بمعنى أنه تم التساهل مع الأدبيات الحاوية على أقصى درجات من المضمون الراديكالي في الحكم على الأنظمة والأقليات دون السماح بالكتب التي تمس شؤوناً تنظيمية وحزبية مهما اعتدل طرحها.

وما يقال عن الكتاب الإسلامي يمكن قوله عن الشريط والقرص المدمج الإسلامي الذين شاع بيعهما في مختلف المناطق السورية مترافقاً مع شيوع ظاهرة الدعاة الشباب الجدد في الوطن العربي مثل المصريْن عمرو خالد وخالد الجندي، ومع انتشار الفضائيات الإسلامية التي قدمت محتوى دعوياً جذاباً وغير تقليدي من حيث الشكل مثل قناة اقرأ السعودية وقناة الرسالة التابعة لشركة روتانا.

تنوعت مواضيع الشريط الإسلامي وتوزعت على ملفات مختلفة؛ فمن القضية الفلسطينية وغزو العراق كمدخل لنقد الأوضاع السياسية السائدة في العالم العربي وحالة الخذلان التي تتعرض لهما القضيتان العراقية والفلسطينية، إلى الأخلاق والعفة وصون المرأة وتحرير المسلم من الخرافات، والدعوة للاقتداء بالسنة وتزكية النفس وتربيتها روحياً، وتنمية المهارات ذات النفس الإسلامي. في السياق نفسه شاعت الأغنية الدينية في الأعراس المحافظة والحفلات غير المختلطة[9]، فضلاً عن النشيد الديني الدعوي والمقاوم والتزكوي المرتبط ببعض المناسبات كالمولد النبوي وذكرى الإسراء والمعراج.

[9] ومن الجدير بالذكر تأثر المطاعم الكبرى في سوريا بموجة التدين التي اجتاحت البلاد، مثل المطاعم الموجودة على مشارف العاصمة كبوابة دمشق، والتي امتنعت عن بيع الكحول بالإضافة إلى وجود مصليات داخل تلك المطاعم، ومطعم ديك الجن في حمص الذي استشعر صاحبه "أن ثمة موجة تديّن تكاد تقترب من المدينة، فحاول أن يستجيب بمرونة". انظر: حياة وموت مطعم اسمه ديك الجن.

كما حصل المشايخ على امتيازات عدة منها الاستخدام الواسع للوسائل التقنية بدءاً بالمواقع الإلكترونية والأقراص المدمجة التي ساعدت على نشر واسع لخطاب دعوي توعوي، إلى وسائل الإعلام المرئية كالبرامج التلفزيونية، والإذاعية، مثل برنامج د. محمد راتب النابلسي الصباحي الذي كان يُبث يومياً على الإذاعة.

السماح بزيارات الدعاة إلى سوريا

زار بعض الدعاة والمشايخ المشهورين سوريا ومنهم الشيخ المصري محمد يوسف القرضاوي في نيسان/أبريل 2004 وفي عام 2009، والداعية السعودي عائض القرني، كما تم السماح لقناة طيور الجنة الإخوانية التوجه بإقامة حفلات ومهرجانات في صالات عامة في حلب وحمص، والداعية اليمني الحبيب علي الجفري في عام 2004 بدعوة رسمية من مجمع أبو النور، وفي عام 2009 تحت رعاية بعض تجار دمشق (آل سحلول)، حيث عُقدت له حلقات ذكر وموالد ودروس دينية في الجامع الأموي ومساجد سورية عدة.

2. المدارس المحافظة وإعادة تنشيط المسجد

انتشار المدرسة المحافظة

تحت عناوين شتى مثل مدارس الثناء وطلائع النور (حمص) والإبداع (حلب) وغيرها من الأسماء، سمح النظام في العشرية الأخيرة بتأسيس عدد من المدارس المحافظة التي كانت تعتمد منهاج التربية السورية مع إضافات دينية سواءً في طبيعة المادة العلمية المضافة أو في الجو العام للمؤسسة التعليمية مثل مدرسة عمر بن عبد العزيز في دمشق، والمدرسة النموذجية الخيرية في حمص. كما سمح بفتح رياض أطفال اتسمت بالطابع الديني بشكل واضح.

من الجدير بالذكر أن هذه المدارس هي غير الثانويات الشرعية الرسمية التي تعتمد منهاجاً شرعياً مكثفاً، فهي مدارس تمنح شهادات الثانوية العامة، وتؤهل خريجيها لدخول الجامعات الرسمية والخاصة.

يلفت النظر أن تلك المدارس الخاصة تعود ملكيتها وإدارتها لعائلات وشخصيات محافظة غالبيتها من الطبقة البرجوازية وكانت رسومها مرتفعة بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في سوريا ومع ذلك كانت تحقق ربحاً عالياً، ما يعني أن انتشار حالة التدين آنذاك لم يقتصر على الطبقة الفقيرة، وحققت هذه المدارس حضوراً متميزاً في الوسط التعليمي خصوصاً في أوساط الطبقة الوسطى المتدينة والمحافظة وبعض أوساط المسؤولين (منهم ضباط كبار) نظراً لكفاءة طاقمها التدريسي وارتفاع رواتب مدرسيها قياساً برواتب نظرائهم في المدارس الحكومية وجودة مرافقها وبناها التحتية.

سياسة التساهل هذه في العشرية الأخيرة تناقضت مع سياسة النظام في عهد الأسد الأب الذي حظر أي مؤسسة تعليمية خارج الإطار الرسمي. ويعرف السوريون أن النظام السوري جعل من مادة التربية الدينية التي تعطيها هذه المدارس الجديدة اهتماماً خاصاً، مادة ثانوية جداً في مناهج التدريس السورية، حيث كان لها حصتان أسبوعيتان فقط، وبمعدل علامات منخفض، كما أن نتائج هذه المادة لم تكن تدخل ضمن المجموع العام لطلاب

الشهادة الثانوية، ولم تكن تفييدهم في المفاضلة للتسجيل الجامعي، لذلك لم تكن تشكل لهم مجال اهتمام دراسي[10].

ورغم سماح النظام في العشرية الأخيرة بوجود المدارس الدولية التي تعتمد منهاجاً آخر غير منهاج التربية السورية مثل مدارس الشويفات الدولية الشهيرة ورغم الجرعة الدينية الزائدة عن السقف الرسمي التي تضمنتها أجواء ودروس المدارس المحافظة، إلا أن هذه الأخيرة (مثل مدرسة مرج الزهور[11] بدمشق أُسست عام 2002) استطاعت جذب بعض أبناء النخب السورية الحاكمة العلمانية التوجه سواء العسكرية أو الاقتصادية.

بناء المساجد ومعاهد تحفيظ القرآن

ازدادت نسبة بناء المساجد في العشرية الأخيرة عما كانت عليه زمن الأسد الأب، ويعود ذلك في المقام الأول إلى سرعة استصدار رخصة البناء قياساً بالفترة السابقة وإلى زيادة الإقبال على المساجد في أوساط الشباب الذين أطلقوا لحاهم بحرية ضمن حالة التدين التي شاعت في المنطقة العربية. كما لوحظ تخصيص أماكن للصلاة في الأسواق التجارية وفي المطاعم وفي المنشآت السياحية وحتى في الجامعات كجامعتي دمشق وحلب، وتم السماح ببناء مساجد في بلدات مختلطة دينياً كما حصل في ريف حمص.

علاوة على ارتفاع عدد المساجد، ازدادت -في بعض المناسبات مثل العشر الأخير من رمضان- ساعات فتح المساجد ولم يتم الالتزام بإغلاقها بين الصلوات وجرى في بعض الأحيان تمديد ساعات فتحها من صلاة العشاء إلى صلاة الفجر.

ورغم أن نشأة "معاهد الأسد لتحفيظ القرآن الكريم" تعود إلى حقبة الرئيس حافظ الأسد، إلا أن أنشطتها تكثفت في العشرية الأخيرة على نحو ملحوظ، وذلك بخلاف الحالة التي كانت عليها قبل استلام الرئيس بشار الأسد. وقد أراد النظام من ذلك تحقيق هدفين، أولهما: تأكيده على تبنيه لمظاهر التدين على الرغم من علمانية الدولة، وثانيهما: تمثل تلك المعاهد المكان الأنسب لمزاولة الدعاة والمشايخ أدوارهم الروحية والتربوية، وقد أوكلت إدارة بعض هذه المعاهد إلى شخصيات معتبرة اجتماعياً استطاعت الحفاظ على مسافة من النظام أبقى لها هيبتها ومكانتها المرموقة مثل الشيخ د. محمد نور مكتبي (من مواليد حلب عام 1965م وقتل تحت التعذيب في 2012م) الذي كان عضو لجنة الإشراف على معاهد الأسد لتحفيظ القرآن في مدينة حلب.

[10] "من تحجيم مادة الدين في سوريا إلى إلغائها... مناهج تربوية لخدمة النظام", السورية نت، 8 0 آب/ أغسطس 2016.

[11] من المعلوم ارتباط مرج الزهور بالذاكرة الشعبية بالقرية الواقعة جنوب لبنان التي أُبعد إليها 415 ناشطاً إسلامياً فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. تم هذا الإبعاد في 17 كانون الأول/ديسمبر من عام 1992، وينتمي المبعدون إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

3. المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي

لفهم الحالة الاقتصادية المتغيرة في العشرية الأخيرة في سوريا وعلاقتها بالمشهد السياسي الاقتصادي الاجتماعي لابد من التذكير بأن النمط التنموي الوحيد الذي تبناه النظام تجسد في نموذج التحرير الاقتصادي التسلطي بعدما تخلى عن الاقتصاد الاشتراكي.

مع ذلك فقد شهدت سوريا في العشرية الأخيرة عدة تطورات لصالح إفساح المجال أمام القطاع الخاص للولوج إلى مساحات كانت محظورة، ومن بينها كانت مصلحة المصارف وشركات التأمين، حيث هيمنت في السابق المصارف الحكومية بأنواعها المختلفة على قطاع البنوك وانفردت المؤسسة العامة للتأمين بالعمل في مجال التأمين.

وكان أن سمح النظام لاحقاً بدخول المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلية على الخط مستغلاً حالة التدين الشعبي ونجاح الصيرفة الإسلامية في احتلال حيز مهم في القطاع البنكي على المستوى الإقليمي وحتى الدولي.

تأسس بنك الشام الإسلامي في أيلول/سبتمبر 2006 ليكون أول بنك سوري له هيئة شرعية لها حق الإشراف على مجمل أعماله ويتخذ من الشريعة الإسلامية منهجاً له، تلاه بنك سوريا الدولي الإسلامي في أيلول/سبتمبر 2007، ثم بنك البركة في عام 2010 وذلك بعد إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليخوض في المجال المصرفي في سوريا إثر صدور قانون إحداث المصارف الخاصة والمشتركة بمطلع الألفية عام 2001 ومرسوم إحداث المصارف الإسلامية في عام 2005. ولقد حقق الاكتتاب على هذه البنوك الثلاثة نسبة إقبال تجاوزت المبلغ المطلوب.[12]

كما تأسست شركة العقيلة للتأمين التكافلي في عام 2007 كبديل إسلامي للتأمين التجاري، ذلك أن "عقد التأمين التكافلي يخلو من أي من مبطلات العقود في الشريعة الإسلامية"[13]، ثم "الإسلامية السورية للتأمين".

ولوحظ إقبال شديد على هذه المصارف نظراً لما قدمته من حلول لمعضلات كانت تواجه الفئات المتدينة السورية التي كانت تتحرج من التعامل مع البنوك القائمة على أساس ربوي.

ورغم أن افتتاح المصارف الإسلامية يأتي ضمن موجة تحرير الاقتصاد التي تزعمها بشار الأسد مع بداية عهده إلا أنها ذات بعد سياسي في إطار مساعي النظام لتلبية رغبات الشرائح المتدينة والقطاع الديني والمشيخي في سوريا؛ فرئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك سوريا الدولي الإسلامي منذ تأسيسه وبنك البركة هو الشيخ عبدالستار أبو غدة (1940)[14]، كما شغل د. وهبة الزحيلي (مواليد دير عطية 1932- 2015، شغل رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق، كلية الشريعة) رئاسة هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام الإسلامي.

---

[12] بنك البركة في سوريا:
http://www.albaraka.com.sy/Home/AboutUs/EstablishedtheBank/tabid/92/language/ar-SY/Default.aspx

[13] "ما هو التأمين التكافلي"، موقع شركة العقيلة على الإنترنت.

[14] ابن الشيخ عبدالفتاح أبو غدة (حلب 1917- 1997)، وهو مراقب عام أسبق لجماعة الإخوان المسلمين السوريين.

4. النشاطات الثقافية الاجتماعية والجمعيات الخيرية

شهدت الجمعيات الخيرية ذات الصبغة الدينية والارتباطات المشيخية انتعاشاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة التي سبقت اندلاع الثورة، سواء على الصعيد الجغرافي أو على الصعيد الكمي؛ فمع أواخر التسعينيات بدأت الحكومة تدريجياً التخفيف من شدة العوائق المفروضة على الجمعيات الخيرية[15]، وعرف المجال الخيري نشاطاً على ضوء حدة الأزمة الاقتصادية التي مر بها النظام. وفي سياق الخطوات التي اتخذت نحو تحرير الاقتصاد للتوجه نحو "سوق اجتماعي"، شجع النظام الجمعيات الخيرية والنشطاء الاجتماعيين على العمل دون التدخل في الحياة السياسية.

أصبحت الجمعيات الخيرية الجديدة أقل محلية، إذ أضحت تعمل على مستوى مديني أو إقليمي، بدل العمل على مستوى الأحياء مثل صندوق العافية، وهو مشروع لاتحاد الجمعيّات الخيريّة بدمشق، حيث تزايد عدد المستفيدين منه إلى حوالي تسعة أضعاف، من 536 عام 1997 إلى 4.455 منتفع في عام 2006[16].

ولقد شمل نشاط الجمعيات الخيرية كثيراً من المجالات؛ الصحية (مشفى البر بحمص وجمعية الصحة في حرستا ريف دمشق) والاجتماعية (رعاية الأيتام وتيسير الزواج "صندوق المودة والرحمة"[17] وتقديم الطعام "مشروع حفظ النعمة" ومشاركة وزارة الأوقاف في إعداد موائد الإفطار الرسمي في الجامع الأموي بدمشق)، والإحسان (إعانة الفقراء وكفالة الطلاب الأيتام ومكافحة التسول كما في جمعية البر والخدمات الاجتماعية في مدينة حمص).

أما جماعة زيد (نسبة إلى مسجد "زيد بن ثابت)، والتي أسسها الشيخ عبد الكريم الرفاعي (1904-1973)، بالتحالف مع "مشايخ الميدان" في دمشق، فقد لعبت دوراً مزدوجاً في التدين الشعبي:

الدور الأول: اجتماعي خيري، حيث كان لها دور كبير في إنشاء جمعيات اجتماعية خيرية كانت تعويضاً عن مسؤولية الدولة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة في سورية، لكنها ظلت محدودة الانتشار ضمن أوساط الطبقة الاجتماعية المتوسطة التي ترتبط بشكل مباشر بتلك الجماعات الدينية والطرق الصوفية.

والدور الثاني: دعوي في التذكير بضرورة تطبيق شرع الله في العبادات والمعاملات والسلوكيات، والذي كان يمارس بحرية في المساجد وحلقات الذكر والموالد وفي البيوت الدمشقية الخاصة؛ مثّل هذا الدور الدعوي أثراً فاعلاً دينياً موازياً للمؤسسات الدينية الرسمية.

---

[15] توماس بيريه و كيتيل سلفيك، "حدود التحديث السلطوي في سوريا: الضمان الاجتماعي الخاص، الجمعيات الخيرية الإسلامية، وصعود جماعة زيد"، ترجمة أحمد نظير الأتاسي، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

[16] لورا رويز دي إليفيرا و تينا زينتل، نهاية العقد الاجتماعي البعثي في سوريا بشار الأسد: قراءة في التحوّلات الاجتماعية السياسية من خلال الجمعيات الخيرية، ترجمة: حبيب الحاج سالم، 02 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

[17] "ارتفعت النفقات السنوية لصندوق المودة والرحمة من 2,7 مليون ل.س. (حوالي 60.000 دولار) في عام 2002 إلى 22,1 مليون ل.س. (حوالي 500.000 دولار) في عام 2006".

وبموازاة ذلك تم الترخيص لبعض الجمعيات الثقافية الأهلية التي تُعنى بشؤون الفكر والتراث ونشر الوعي وفق خلفية محافظة يمكن لمسها من خلال تفحص أسماء أمنائها أو حاملي ترخيصها، وكمثال على ذلك تعد "جمعية الأصالة الثقافية" في مدينة حمص نموذجاً للأنشطة التطوعية المدنية المحافظة التي هدفت إلى تقديم فعاليات ونشاطات تمس مختلف جوانب المجتمع وفق رؤية محافظة لا تخطئها العين.[18]

كما أُعيد فتح جمعية التمدن الإسلامي الخيرية والاجتماعية، بإشراف الشيخ أحمد معاذ الخطيب الحسني (دمشق 1960)، والتي تبنت "منهج اتباع الدليل من الكتاب والسنة مع إدراك عميق لمقاصد الشريعة، وانفتاح وتعاون مع كافة التيارات الإسلامية، دون انغلاق ولا تعصب ولا تكفير، مع اهتمام بالغ بأحوال الأمة وسد ثغراتها على كل صعيد، وإدراك عميق لرسالة الإسلام وعالميته ومدنيته"[19].

كما سمح النظام بافتتاح مكتب فرعي للمنتدى الإسلامي العالمي للحوار في دمشق وهو "منظمة غير ربحية تأسست عام 1996 م للنهوض بمهمة الحوار وتأصيل مفاهيمه ووضع الضوابط والآليات وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف البناءة للحوار وللتنسيق بين المنظمات الإسلامية في هذا الميدان"[20]، ترأسه د. محمد حبش.

ومن بين التيارات الثقافية، انتشرت أفكار جماعة جودت سعيد (مواليد 1931، من كتبه: مشكلة العنف في العمل الإسلامي) في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين والتي تعتبر أبرز مبادئها تكريس فلسفة اللاعنف، وعُقدت له العديد من المحاضرات لنشر هذه الفلسفة، كما كانت تقام العديد من الصالونات الأدبية في بيوت النخب الدمشقية المثقفة (صالونات نسائية، وأخرى مختلطة) لمناقشة هموم الفرد السوري من خلال هذا المبدأ ويتم فيها دعوة مثقف أو شيخ أو عالم دين ومن جميع الفرق الإسلامية وحتى غير الإسلامية، للتأكيد على ثقافة اللاعنف ونشر التسامح والرحمة والتعايش بين أطياف المجتمع السوري.

---

[18] "حيث التقى المتطوعون تلاميذ الصف السابع وشرحوا لهم عواقب وأضرار التدخين، وقاموا بتوزيع كتيبات مطبوعة تشرح أخطار التدخين والأحكام الشرعية المتعلقة بها، كما طلبت الجمعية من كل تلميذ في نهاية اللقاء التوقيع بشكل طوعي على وعد بألا يقدم على التدخين طوال حياته مهما كانت الأسباب."، موقع حمص، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008،
http://www.esyria.sy/ehoms/index.php?p=stories&category=ideas&filename=200811111515024

[19] تأسست الجمعية عام 1933، وأصدرت مجلتها عام 1935م، والتي حملت ملامح السلفية الإصلاحية مع حفاظها على علاقات جيدة مع الاتجاهات الفكرية والعقدية الأخرى، كما ويوحي اسم الجمعية بحد ذاته بتأطير الحداثة وفق القالب والنسق الإسلامي، ما يدل على أن طرحها مغاير للتدين النمطي. أُغلقت على أعقاب المواجهة الدامية بين النظام السوري والإخوان المسلمين.

[20] المنتدى الإسلامي العالمي للحوار.

5. المؤسسات الحكومية والتساهل مع الأصوات المحافِظة

بعد أن كان جميع أعضاء مجلس الشعب السوري في فترة حكم الأسد الأب يختارون بعناية لضمان عدم وجود صوت معارض، حيث تقع على عاتق الفروع الأمنية مهمة إعداد قوائم المرشحين غير المعينين، أفسح النظام في العشرية الأخيرة لبعض الأشخاص من ذوي الخلفية المحافظة فرصة الترشح للانتخابات التشريعية، وقد كان ذلك بتشجيع من أستاذ الحديث في كلية الشريعة في دمشق د. نور الدين عتر (حلب 1930)؛ فكان ممنْ رشح نفسه لمجلس الشعب السوري د. محمد الحبش، ود. عبد السلام راجح عميد كلية الشريعة والقانون بمجمع الشيخ أحمد كفتارو. وفي حمص رشح الشيخ الشاب عبد السلام محمداه نفسه للانتخابات. وفي حلب أيضاً ترشحت قائمة أُطلق عليها اسم مجموعة الـ 36 وكان جميع أفرادها من الشباب الحلبي المحافظ من عائلات حلبية وجيهة. (اعتقل بعض أفرادها على خلفية الترشح للانتخابات).

كان ذلك مؤشراً على بداية تساهل النظام مع خوض بعض الرموز الدينية المجال السياسي من جهة، ورغبة هؤلاء بالتعامل الإيجابي مع النظام والمشاركة في العمل السياسي.

على صعيد آخر، درجت العادة على إيكال أمر وزارة الأوقاف ومديرياتها في المحافظات لشخصيات هرمة أمضت أعمارها المهنية في بيروقراطية الأوقاف. تغير هذا الواقع مع تعيين محمد عبد الستار السيد معاوناً لوزير الأوقاف عام 2002 ثم وزيراً للأوقاف. ولقد ترتب على ذلك تفعيل أنشطة مديريات الأوقاف في المحافظات التي تسلمتها أيضاً شخصيات شابة مثل غزوان حالو في حمص، ما أدى إلى تكثيف الفعاليات الدينية في بعض المناسبات مثل أسابيع التوعية الدينية في شهر رمضان.

6. التدين النسوي "جماعة القبيسيات نموذجاً"

تعتبر مظاهر التدين في الأوساط النسائية السورية جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الدينية في سوريا بنيوياً وأيديولوجياً؛ فكانت الجماعات الدينية النسوية تدور في فلك المؤسسة الدينية الرسمية والمسموح لها بممارسة نشاطاتها ضمن الخطوط المحددة من قبل النظام وأجهزته الأمنية، وحسب التحولات السياسية الدولية والمحلية.

من أبرز مظاهر التدين النسوي كانت جماعة القبيسيات التي أسستها الشيخة منيرة القبيسي (1933) والتي تتلمذت على الشيخ أحمد كفتارو حيث دعمها رسمياً وشرعياً، ومن ثم أرفدها د. البوطي بالتوجيهات الدينية والتربوية.

امتازت جماعة القبيسيات بقربها من المدارس الدينية التقليدية في سوريا، دمشق خاصة؛ كمعهد فتح، ومجمع أبو النور، وجماعة زيد. تعتمد الجماعة على نشر الدعوة والأذكار وتعليم فقه العبادات وتحفيظ القرآن والحض

على الحجاب (والذي انتشر كثيراً بين صفوف الفتيات)، والتخلق بالأخلاق الإسلامية دون التطرق إلى اختصاصات ذات مستوى علمي عال أو أدنى اهتمام بالقضايا السياسية.

ونظراً لميل المجتمع السوري إلى التدين فقد لاقت الحركة قبولاً واسعاً لدى البيوت السورية المحافظة الغنية خاصة في دمشق وحمص وحماة، واقتصرت أغلب نشاطاتها على المدن دون الأرياف السورية، ماعدا الريف الدمشقي الذي سجل لها حضوراً كبيراً.

وقد سيطرت القبيسيات على شريحة واسعة من المدارس الخاصة وانتشرت ممثلات الجماعة في المجال العام في أنحاء سورية، وسمح النظام لهن بمزاولة التدريس في المساجد بعد أن كن محصورات في البيوت منذ عام 2006. وتعرضت هذه الجماعة لانتقادات واسعة من السلفيين والعلمانيين على حد سواء، ومن بين تلك الانتقادات أنها حركة صوفية تتبع الطريقة النقشبندية والشاذلية، واعتمادها منهج الترهيب على حساب الترغيب في الإسلام، وتشجيع الفتيات على العزوف عن الزواج، وعلاقة الطاعة العمياء بين الشيخة/ الآنسة والطالبات والتي تصل في بعض الأحيان إلى حد التقديس... وغيرها من المسائل.

ومن المعلوم أن تلميذات منيرة القبيسي حملنَ منهج الشيخة ونشرنه في دول الجوار ودول الخليج، فكانت الطباعيات في الأردن نسبة إلى فادية الطباع، والسّحَريات في لبنان نسبة إلى سحر حلبي, وبنات البيادر في الكويت.

من أبرز ممثلات الجماعة أميرة جبريل شقيقة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة أحمد جبريل والذي دعم لاحقاً النظام السوري ضد الثورة السورية، ود. سلمى عياش التي أصبحت معاون وزير الأوقاف د. محمد عبد الستار السيد في دمشق عام 2014.

7. ظاهرة النموذج السلفي

في مقابل التدين الشعبي النمطي ذي التوجه الصوفي الأشعري الذي طغى على المشهد التربوي الديني في سوريا والمقتصر على تعلم الفقه والعبادات والتربية الأخلاقية، كان هناك التيار السلفي المستند إلى الوهابية أو السلفية الإصلاحية السورية التي نمت في بدايات القرن العشرين على يد جمال الدين القاسمي وبهجت البيطار وطاهر الجزائري، وقد كان لمعهد الزهراء الشرعي والمسجد التابع له (مسجد دك الباب في دمشق) ومعهد المحدث الأكبر بدر الدين الحسني دور كبير في نشر الفكر السلفي في سورية، حيث كان هذان المعهدان يُعنيان بتنقيح السنة النبوية ومحاربة الخرافة ونشر العقيدة وفق تصوّر أهل الحديث.

أدى بروز التيار السلفي إلى حدوث بعض التغييرات في خطاب بعض المدارس الأخرى (مثل مدرسة زيد) من جهة الاهتمام بالسنة وبيان صحيحها والتأكيد على إيراد الدليل في الفتاوى والنقاشات الفقهية والتخفيف من حدة التمذهب الفقهي لصالح النهل من المذاهب السنية الفقهية الأخرى.

وقد شهدت سوريا خلال منعطفات العشرية الأخيرة بعض التساهل في التعامل مع أدبيات وسلوكيات التيار السلفي؛ فقد لوحظ في معرض الكتاب السنوي مثلاً وجود كثيف لعدد من كتب ابن تيمية والألباني وابن باز

وابن عثيمين، كما تم السماح بإقامة صلاة العيد في سفح جبل قاسيون قرب القصر الرئاسي بإمامة الشيخ السلفي المشهور مأمون حموش لعدة سنوات وبحضور عدد غفير من المصلين، وكانت خطب الجمعة التي يلقيها حموش بحد ذاتها في جامع الحسن خلف الميريديان في العاصمة دمشق مؤشراً على تنامي الظاهرة السلفية واستقطابها شرائح شبابية واسعة، ويمكن ربط ظاهرة حموش بظاهرة صعود السلفية في بعض المناطق السورية مثل دوما ذات المذهب الحنبلي والمنطقة الشرقية وتحديداً في محافظة دير الزور ذات الارتباط العشائري مع السعودية.

نشطت الدعوة السلفية في المنطقة الشرقية وتحديداً في مدينة دير الزور وريفها وتم افتتاح عدد من المكتبات المعنية ببيع الكتاب السلفي مثل مكتبة الإمام البخاري في مدينة دير الزور (تم افتتاحها عام2001) [21] وكذلك تسجيلات الإمام الشافعي، وفي مدينة البو كمال الحدودية مع العراق وصل مشروع إفطار الصائم الذي قام به بعض الدعاة الشباب السلفيين إلى حد توزيع 1200 وجبة يومياً.

كما ساعد التغير الفكري الذي أبداه معشوق الخزنوي (1958- 2005) ابن مؤسس الطريقة الخزنوية (عز الدين الخزنوي 1925- 1992) المنتشرة في المنطقة الشرقية نحو رفض "تجاوزات الطريقة" وشططها في دعم مسار الفكر السلفي وتعزيز حجيته أمام خصومه بصفته نقداً صادراً من داخل المنظومة الصوفية، وقام سلفيو المنطقة بطباعة كتابه "ومضات في ظلال التوحيد" وتوزيعه مجاناً.

كان للملحقية الثقافية السعودية ولأمناء مكتبها دور كبير في دعم الفكر السلفي في مختلف مناطق سوريا من خلال تيسير الكتب السلفية وتوزيعها بالمجان ابتداءً من دوما وانتهاء بالبو كمال مروراً بحمص والسلمية في ريف حماه الشرقي، حيث شهدت هي الأخرى مداً سلفياً إثر تسنن بعض أبنائها على النهج السلفي، وذلك على الرغم من بعض الضغوط الأمنية والتحريضات المتكررة من د. البوطي الخصم اللدود للفكر السلفي.

كما نشطت الدعوة السلفية في ريف السويداء ضمن الحزام البدوي المتاخم لمدينة السويداء، وكان أن تشكلت أيضاً مجموعة من شباب اللاذقية لممارسة "الدعوة" في بعض القرى العلوية في ريف اللاذقية. أما في إدلب فقد تشكلت للدعوة السلفية هناك حواضن في عدة بلدات ومدن ضمن المحافظة (بنش وسراقب وتفتناز وطعوم) وبرزت أسماء نشطت في مجال الدعوة السلفية مثل الشيخ أحمد علوان وأيمن هاروش ويعقوب العمر (وجميعهم نشطوا في الثورة لاحقاً).

ويلفت النظر عند استعراضنا للنشاط السلفي في أرجاء سوريا خلال تلك الفترة حصول مستوى من التنسيق والتعاون بين أفراد وشبكات الدعوة السلفية في مختلف المناطق السورية وتولد نوع من التضامن العابر للمحافظات، ساهمت في تكريسه حالةُ القلق الأمني والعمل الحذِر والعداء التقليدي للسلفية، كما يلفت النظر توفر قدر من السيولة النقدية لتمويل الأنشطة السلفية التي اقتصرت على توزيع الكتب والتسجيلات ودعم

[21] لقاء صوتي مع الأستاذ خالد الحماد ابن المنطقة الشرقية والناشط السلفي في تلك الفترة، ويترأس حالياً جبهة الأصالة والتنمية المعارضة للنظام.

بعض النشاطات الخيرية والاجتماعية، ويعزى ذلك إلى الامتدادات العشائرية داخل الدول الخليجية وخصوصاً في المنطقة الشرقية وتبرعات الأثرياء والجالية السورية هناك.

في غضون ذلك نشأ لدى بعض أساتذة كلية الشريعة في دمشق ميل سلفي واضح انعكس على طلابهم القادمين من مختلف أنحاء سوريا، وكان لأستاذ الشريعة د. عماد الدين رشيد دور بارز في التأثير بطلابه وتوجيههم وجهة سلفية بمزاج إصلاحي، كما أدى انفتاح د. وهبة الزحيلي الفقهي إلى تخفيف حدة التمذهب.

رغم ذلك ظل خريجو المعاهد الشرعية ذوو التوجه السلفي بعيدين عن المؤسسات الدينية الرسمية، بل وعن المشهد الديني ككل، وظهرت بعض النماذج الملفتة للنظر والتي استدرج النظام من خلالها أفراد التيار الجهادي كظاهرة أبي القعقاع (محمود قول أغاسي) إمام مسجد الإيمان في حلب، والذي كان له الأثر الكبير في دعوة الشباب إلى "الجهاد" في العراق ضد الغزو الأمريكي (2005- 2007)، وكانت له جولات عدة في مختلف المحافظات والبلدات السورية.

بعد تمتين النظام علاقاته مع إيران وحزب الله إثر الغزو الأمريكي للعراق واغتيال الحريري وشعور النظام بالتهديد، تعاظم التبشير الشيعي والنشاطات الدينية (مثل اللطميات والطقوس الشيعية التي مارستها وفود شيعية من إيران وباكستان والعراق ولبنان في سوق الحميدية والجامع الأموي في دمشق) تحت غطاء أمني وبرعاية رسمية مدعومةً من الملحقية الثقافية التابعة للسفارة الإيرانية في دمشق، ما ولّد استفزازاً في صفوف الأكثرية السنية وسهّل من تنامي الظاهرة السلفية خاصة في المنطقة الشرقية وتحديداً في محافظة الرقة وريفها المتصل بمحافظة دير الزور، حيث تكثف التبشير الشيعي (اكتمل إنشاء مقام أويس القرني عام 2004).

خاتمة

لم يتوان النظام الحاكم في سورية في استغلال التدين الشعبي السني واستخدام الخطاب الديني وتوظيفه لصالح تثبيت شرعيته السياسية الداخلية، وكان لجوؤه إلى مشايخ الطبقات الشعبية والوسطى ممثلي التدين الشعبي -الذين غدوا أصحاب سلطة معرفية دينية- يتناسب طردياً وعكسياً مع حاجته إليهم في ضبط التوازنات الاجتماعية على ضوء التطورات السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي كما حدث بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والغزو الأمريكي على العراق عام ٢٠٠٣ واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005 وخروج القوات السورية من لبنان إثر ذلك.

كما استخدم النظام حالة التدين الصاعدة والمتسارعة كماً وكيفاً كورقة خارجية لتخويف المجتمع الدولي من ذهاب هذا الصعود إلى حده الأقصى ومن نمو تيارات دينية "متشددة" تشكل مع الوقت تهديداً للمصالح الغربية في المنطقة وتكون بديلاً غير مرغوب متّبِعاً في ذلك نهج مقايضة "التطرف" بالاستقرار.

كان من المتوقع لهذا الصعود الديني أن ينطوي على قدر من الغوغائية والدوغمائية والجنوح للتطرف نظراً لعدم تزامنه مع أي انفراج سياسي أو انفتاح فكري قادر على ترشيده، ما سهّل على النظام استمراره في نهج المقايضة، ومثّل خروج آلاف المتظاهرين في دمشق وإحراقهم لسفارتي الدنمارك والنرويج عام 2006 تحت غطاء أمني رداً

على الرسوم المسيئة للنبي وتلاعب النظام بالورقة "الجهادية" في العراق ولبنان (نهر البارد)، تطبيقاً عملياً لهذا النهج.

من جهة أخرى لا يمكن رد كل الفعالية التي أصابت الحالة الدينية في العشرية الأخيرة إلى النظام، ذلك أن للتيارات الصاعدة والظواهر النامية والأطراف الدينية الفاعلة آنذاك ديناميكيتها الخاصة وعواملها الذاتية التي ساهمت بدورها في صياغة المشهد الديني في سوريا جنباً إلى جنب مع النظام السوري المتأثر أيضاً بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية، حيث أدت جملة عوامل متداخلة إلى حصول انفراجة في الوضع الداخلي استغلها فاعلون محافظون سوريون مستجدون من مختلف التنويعات الدينية لنشر أفكارهم والترويج لمبادئهم دون الدخول في علاقة زبائنية مع النظام، وتم تطوير أساليب دعوية وابتكار تكتيكات جديدة ومتلائمة مع الحالة الأمنية الضاغطة عموماً وقادرة على التكيف وفقاً للإمكانيات والهوامش المتاحة.

وقد كشفت العشرية الأخيرة عن حركية عالية ونشاطية كبيرة اتسمت بها بعض الدعوات الدينية ولاسيما الدعوة السلفية التي نشطت في جميع المحافظات السورية دون استثناء، ودعوة القبيسيات التي شهدت تطوراً ونجحت باستقطاب بعض أبناء النخب الحاكمة. وكان لهؤلاء الفاعلون مواقف مختلفة تجاه النظام لاحقاً بعد اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011، إذ تراوحت مواقفهم ما بين النأي بالنفس والوقوف على الحياد والانخراط المكثف بالثورة.

كانت لحالتيْ التراخي والشد الرسميتين اللتين هيمنتا على العشرية الأخيرة في سوريا آثار وظلال لاحقة انعكست في مروحة المواقف التي اتخذتها مختلف التيارات الدينية الشعبية والنخبوية من الثورة، وفي حين بقيت المؤسسات الدينية الرسمية بصف النظام كما هو متوقع، تنوعت مواقف باقي الفاعلين الدينيين من الثورة ودارت معظمها في دائرة الإيجابية، ورصدت حالات انشقاق على خلفية المواقف المتخذة كما حصل في صفوف بعض القبيسيات، وانخرط قسم وازن من ناشطي تلك الحقبة بمختلف تنويعاتهم (الإصلاحية النخبوية والسلفية والصوفية) في الثورة منذ بدايتها وتقلد كثيرون منهم مناصب قيادية في الواجهات السياسية والتشكيلات العسكرية والمنظمات المدنية والهيئات الإسلامية التي انبثقت عن الثورة.

يمكننا القول ختاماً إن الومضات الاحتجاجية التي انطوتْ عليها دعواتُ تلك الحقبة عادتْ مجدداً مع الثورة لكنْ بزخمٍ أقوى وفاعليّة أنشط متحررةً من قيود وضوابط العشرية الأخيرة.

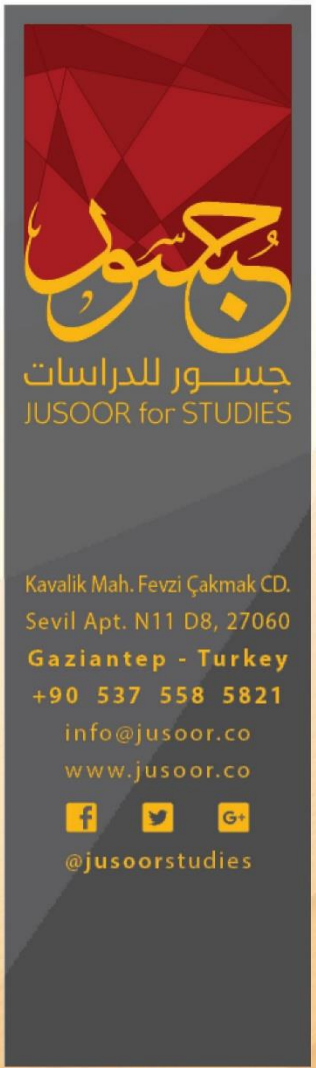
جسور للدراسات
JUSOOR for STUDIES
Kavalik Mah. Fevzi Çakmak CD.
Sevil Apt. N11 D8, 27060
Gaziantep - Turkey
+90 537 558 5821
info@jusoor.co
www.jusoor.co
@jusoorstudies